

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٣١**

الاثنين، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فولغاريف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد لي تشنغ
	غينيا الاستوائية	السيدة إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

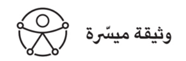
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/762)

1826812 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/762)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمونسينيور مارسيل أوتيمبي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو؛ والسيدة سولانج لواشيغا فوراها، المتحدثة باسم منظمة ”لا شيء بدون النساء“ المدافعة عن حقوق المرأة في الكونغو.

وتنضم السيدة زروقي والسيدة فوراها إلى جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من كينشاسا، وينضم المونسينيور أوتيمبي عبر نفس التقنية من كيسانغاني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/762، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أود أن أذكر مقدمي الإحاطات الإعلامية أنه يسعدنا أن نستمع إليهم اليوم، وسنكون في غاية الامتنان لو أمكنهم الالتزام بالمدة الزمنية المحددة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما آخر التطورات في العملية الانتخابية الجارية في البلد.

كما سبق أن أبلغت المجلس (انظر S/PV.8318)، بينما تجري الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية المقبلة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، لوحظ إحراز تقدم ملموس في التقيد بالمراحل الهامة جدا للجدول الزمني للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. إذ قدمت جميع الأحزاب والتجمعات السياسية الأعضاء في التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية وفي المعارضة مرشحيها لعمليات الاقتراع الثلاثة ضمن المواعيد المتوخاة في الجدول الزمني، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد شهدت مرحلة تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية والتشريعية العديد من الفعاليات التي تستحق التشديد عليها.

أولا، لقد أوفى الرئيس كابيلا كابانغي بالتزامه بعدم الترشح لولاية ثالثة. تم إعلان إيمانويل رامازاني شاداري كمرشح وحيد للتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية تحت راية حزب ”الجبهة المشتركة من أجل الكونغو“.

ثانيا، لم يتمكن موييز كاتومبي، زعيم حزب كتلة التجمّع من أجل التغيير من تقديم ترشحه كما أراد، لأنه لم يتمكن من العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل الموعد النهائي المحدد في ٨ آب/أغسطس. وتبع ذلك ردود فعل مختلفة، بدءا من طلب محاميي السيد كاتومبي إحالة المسألة إلى مجلس الدولة، إلى

مطالبة قادة المعارضة والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو ورئيس مجلس الشيوخ، بالسماح بالمضي قدما في إجراءات ترشحه.

ثالثا، وفقا للقائمة المؤقتة التي نشرتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ٢٤ آب/أغسطس، أسقطت أهلية الترشح عن ستة من المرشحين الـ ٢٥ للانتخابات الرئاسية لأسباب مختلفة، بما في ذلك فقدان الجنسية الأصلية وتضارب المصالح والإدانة بالتأثير على الشهود. وهم السناتور جان - بيير بمبا؛ وثلاثة وزراء سابقون - أدولفو موزيتو، أنطوان غيزينغا وسامي باديبانغا - وكذلك جان - بول موكا - نغولو، وماري - جوزي إيفوكا.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المعايير الواردة في القانون الانتخابي المعدل والتي تعتبر أكثر تقييداً، فقد تم تسجيل عدد كبير من المرشحين. ووفقا للقائمة النهائية المقدمة من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تم تسجيل ١٩ ٦٤٠ مرشحا للانتخابات التشريعية على صعيد المقاطعات، بينما تظهر القوائم المؤقتة أسماء ١٩ مرشحا للانتخابات الرئاسية، و ١٥ ٢٢٢ مرشحا من أصل ١٥ ٥٠٥ مرشحين أعلن قبول ترشيحهم للانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني.

لم تتغير نسبة المرشحات منذ عام ٢٠١١، وظلت عند حوالي ١٢ في المائة من المجموع، أو ٢ ٣١٨ مرشحة للانتخابات التشريعية على صعيد المقاطعات، و ١٧٨٤ مرشحة للانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني، ولم تكن هناك أى مرشحة في الانتخابات الرئاسية، بعد أن تم استبعاد المرشحة الوحيدة من جانب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ووفقا لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات. والبعثة مستعدة أيضا لتقديم الدعم اللوجستي للعملية، إذا طلبت اللجنة ذلك. وكما أبلغت المجلس في البيانات السابقة، ذكرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والسلطات الكونغولية مرارا أنه لن يُلتمس هذا الدعم اللوجستي وأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترغب في تنظيم الانتخابات دون دعم لوجستي أو مالي خارجي.

وعلى الرغم من التقدم المحرز وتأكيدات الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بأن الانتخابات ستجرى في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، فإن الفترة المقبلة ستشهد تحديات ومشاورات سياسية مكثفة. وقد أثار نشر القائمة المؤقتة للمرشحين للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية تحديات وقضايا داخل الطبقة السياسية الكونغولية والمجتمع الكونغولي. وتُتهم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بأنها تتجاوز حدودها باستبعادها لمرشحين على أساس تفسيرات للقانون الانتخابي، تندرج بحسب المعنيين، ضمن الاختصاص الحصري للمحكمة الدستورية. وتجري حاليا عملية دعاوى الطعون، ويتوقع أن تنشر القائمة النهائية للمرشحين في ١٩ أيلول/سبتمبر بعد أن تنظر المحكمة الدستورية في الطعون.

ولا يزال عدم وجود توافق في الآراء بشأن استخدام آلات التصويت وعدم نشر قائمة الناخبين النهائية أيضا يشكلان اثنين من مجالات الخلاف الرئيسية بين مختلف أصحاب المصلحة. ولا يسعني إلا أن أشجع أصحاب المصلحة أولئك على الاستفادة من النهج البناء الذي اتخذوه خلال فترة الترشُح من أجل مواصلة الحوار بشأن هذه المسائل وحل خلافاتهم. وبطبيعة الحال، لم أزل مصممة على مواصلة بذل المساعي الحميدة لإيجاد حلول لبناء الثقة اللازمة من أجل إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع.

(تكلمت بالإنكليزية)

ولا تزال المصداقية المتوخاة للعملية الانتخابية أحد الشواغل الرئيسية. وستكون العملية الجارية للاستعراض والطعن، ولا سيما فيما يتعلق بالمرشحين الرئاسيين، من قبل المحكمة الدستورية أمرا أساسيا لمشروعية المضي قدما بالعملية الانتخابية. ولن يؤدي

انعدام الثقة أو ما يُتصور من عدم مصداقية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أو قرارات المحكمة الدستورية إلا إلى زيادة التوترات في العملية. وأي انطباع بأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد تجاوزت اختصاصها في تفسير القانون الانتخابي في تحديد أهلية المرشحين للترشح في الانتخابات لن يؤدي إلا إلى تقويض الثقة في العملية برمتها. والأمل معقود على أن قرارات المحكمة الدستورية ستساعد على حل أي غموض، وستزرع الثقة. ولذا فإن التطبيق الدقيق للدستور والقانون الانتخابي أمر أساسي من أجل المضي قدما.

إن إدراج عدد أكبر من النساء في العملية الانتخابية، وهو أمر له دلالته، يعد من الأولويات إذا كانت روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعني تحري مغزى السياق السياسي الحالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذا ما أريد للمرأة أن تؤدي دورا في الحكومة والهيئات التشريعية المنتخبة حديثا، وهو ما يتوخاه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، يعد دعم النساء المرشحات اللاتي سيدخلن الانتخابات، وضمان تصويت النساء بحرية وأمان في يوم الانتخابات أمرا أساسيا.

ولا يؤدي استمرار حالات القمع والتخويف التي تستهدف الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في بعض المقاطعات، فضلا عن القيود الأخرى المفروضة على الحيز السياسي، إلى غرس الثقة. ولذلك، فإنني ما زلت أدعو إلى رفع الحظر العام المفروض على المظاهرات العامة والدفاع عن حرية التعبير والتجمع السلمي، التي تتسم بأهمية حاسمة في إحراز تقدم مجد مع اقتراب موعد الانتخابات.

ومع اقتراب الانتخابات، يعد تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرا للقلق. إن أنشطة الجماعات المسلحة وميليشيات الماي ماي قد تؤثر على كل من الأعمال التحضيرية النهائية للانتخابات وعلى يوم الانتخابات نفسه. ومع التأكيد بأن أمن الانتخابات لا يزال المسؤولية الأساسية للحكومة، ستظل البعثة تشارك مشاركة كاملة في جميع مجالات عملياتها لدعم أنشطة سلطات الجمهورية الكونغو الديمقراطية في منع أنشطة تلك الجماعات والتخفيف من حدتها.

وبالرغم من أن هناك أقل من أربعة أشهر على إجراء الانتخابات، فمن الواضح أنه لا يزال يتعين بناء المستويات المطلوبة من الثقة وتوافق الآراء بشأن القضايا الرئيسية. ومن الضروري أيضا ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية في جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة متسقة، كي يتسنى في سبيل المضي قدما، أن يشارك جميع المواطنين الكونغوليين بحرية ونزاهة في جميع مراحل العملية الانتخابية. إن عدم السماح بالانخراط والمشاركة في العملية السياسية، على النحو المتوخى في الدستور الكونغولي، يمكن أن يضر بالطابع السلمي للانتخابات وبمصداقيتها.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي هذا السياق أكرر دعوتي لجميع أصحاب المصلحة، وبخاصة السلطات الكونغولية، بالعمل على ضمان مصداقية وسلمية الانتخابات في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر بما يسمح بأول انتقال سلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كخطوة أساسية على درب الاستقرار والتنمية في البلد.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا أن البعثة على استعداد لتقديم الدعم للانتخابات، إذا لزم الأمر.

الرئيسة: أشكر السيدة ليلى زروقي على إحاطتها الإعلامية، وعلى عرضها تقديم الدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعطي الكلمة الآن للمونسينيور أوتيمبي.

المونسينيور أوتيمبي (*تكلم بالفرنسية*): يتقدم المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بخالص الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، على دعوتكم له. لإحاطة أعضاء المجلس علما بالتطورات في

العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يدل على ثقة مجلس الأمن في المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. ويرحب المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بالدعوة إلى المشاركة في جلسة اليوم، وهو أمر هام جدا للبلد في سعيه للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الاجتماعية والسياسية التي بدأت في عام ٢٠١٦. ولهذا حرص المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو على اغتنام الفرصة لإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بالتطورات في العملية الانتخابية الجارية في بلدنا.

ويلاحظ المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، على النحو الواجب، الخطوات الهامة التي اتخذت في العملية الانتخابية، مثل تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وبوجه عام، تم تقديم طلبات المرشحين في مناخ سلمي وبروح الوطنية، باستثناء ترشيح السيد مويس كاتومبي. فيما يتعلق بترشيحه، نشجع الحكومة على احترام اتفاق رأس السنة.

ومثل تعيين تقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية خطوة إيجابية أخرى. يثني المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو على رئيس الجمهورية، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والجهات السياسية الفاعلة وسكان البلد ككل لمساهمتهم في إنجاز هذه الخطوة، التي تيسر الديناميات السلمية على أعلى مستوى في الدولة.

وتلتزم الحكومة بتمويل العملية الانتخابية. إن المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو يشجع الحكومة على مواصلة التمويل إلى نهاية العملية في إطار زمني يضمن فعالية إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، ستغدو فرحتنا الحالية وهمية وعابرة إذا لم تؤد العملية الانتخابية الجارية إلى عقد انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية والسلمية وشمول الجميع، لأنه إذا كانت الانتخابات متحيزة، سنظل نتخبط في أزمة. إننا نجازف بوقوع هذه النتيجة إذا لم نأخذ في الاعتبار الشواغل التالية: أولا، الافتقار إلى توضيح حالة الملايين من الناس الذين تم تسجيلهم بدون بصمات الأصابع؛ ثانيا، عدم وجود توافق في الآراء بشأن استخدام آلات التصويت؛ وثالثا، عدم تنفيذ تدابير التهدئة السياسية الهامة المنصوص عليها في اتفاق رأس السنة.

ونظرا للوقائع المذكورة أعلاه، يكرر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو التأكيد على التوصيات التالية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وإلى الحكومة.

أولا، ينبغي أن تصدر القائمة المؤقتة للأفراد المسجلين في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى طمأنة الشعب الكونغولي بشأن صحة تسجيل الأفراد المسجلين حقا بدون بصمات الأصابع.

ثانيا، ينبغي السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدام آلات التصويت من أجل التشجيع على عقد محادثات ثلاثية بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ والتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، التي تسمى الآن الجبهة المشتركة من أجل الكونغو؛ والمعارضة، بما في ذلك الخبراء الوطنيون والدوليون.

ثالثا، ينبغي تنفيذ اتفاق رأس السنة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ ما تبقى من تدابير التهدئة الرامية إلى منع سوء تفسير القانون واستغلال العدالة لاستبعاد بعض المرشحين بصورة تعسفية من الترشح في الانتخابات. إن إجراء انتخابات غير شاملة للجميع هو عقبة في سبيل تحقيق السلام في البلد.

رابعا، ينبغي تيسير مراقبة الانتخابات من جانب المنظمات الوطنية الدولية التي لديها خبرة ذات صلة، وتعرب عن رغبتها في المشاركة في العملية الانتخابية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وسيبيّن ذلك أنه ليس لدينا ما نخفيه طوال العملية الانتخابية. تعتمد مصداقية الانتخابات إلى حد كبير على مراقبة تلك الانتخابات من جانب الجماعات الوطنية والدولية المهتمة بالقيام بذلك.

يعتزم المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو الإسهام في مراقبة الانتخابات المقبلة، ويأمل في نشر ٠٢٦ ١ مراقبا في الأجل

الطويل و ٤٠٠٠٠ مراقب في المدى القصير. وهو يعوّل على الدعم المقدم من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لاعتماد جميع هؤلاء المراقبين، الذين سيتم تدريبهم تدريبا جيدا، وتيسير عملهم المهم، الذي سيسهم دون شك في الحد من التوترات في أعقاب الانتخابات.

كما يعول المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو كثيرا على مشاركة المجتمع الدولي والتزامه، وبخاصة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتجاوز الأزمة بالوسائل السلمية عن طريق احترام أحكام اتفاق رأس السنة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المونسينيور أوتيمبي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فوراها.

السيدة فوراها (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المجلس على الفرصة التي أعطاها لنساء جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يشهد على مدى الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لدور المرأة ومشاركتها في الشؤون العامة. كما نشكر مختلف الشركاء، بما في ذلك إدارة التنمية الدولية، والمعهد الديمقراطي الوطني وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين ما فتئوا يدعمون مشاركتنا لضمان تمكننا من القيام بعملنا.

نحن هنا اليوم لكي نتكلم عن مشاركة المرأة الكونغولية في العملية الانتخابية ودورها فيها. أولا، نلاحظ أنه خلال انتخابات ٢٠٠٦، تم تعبئة النساء الكونغوليات على نطاق واسع كناخبات ومرشحات ومراقبات وشهود على أمل التوصل إلى جمهورية كونغو ديمقراطية سلمية ومتقدمة مع حوكمة قائمة على المشاركة وشمول الجميع. علاوة على ذلك، نلاحظ أن ٥٢ في المائة من النساء مسجلات للتصويت. وعلى الرغم من أن أقل من ١٥ في المائة من المرشحين هم من النساء وضعف نتائج انتخابهن بالمعدل نفسه، تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك زيادة وعي مهمة فيما بين النساء اللاتي كان لديهن فرصة كبيرة لممارسة حقوقهن المدنية كناخبات ومرشحات ومراقبات وشهود.

وأدت الجهات المعنية الوطنية والدولية دورا رئيسيا في حشد النساء. وقام المجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة، بدور قيادي في تنظيم هذه الانتخابات وإجرائها. وأصبح عدم عقد الانتخابات المحلية والبلدية التي كان من المتوقع أن تتيح الفرصة للنساء، مصدرا للإحباط. صوتت النساء أكثر للرجال وأثرت أميتهن كثيرا على خياراتهن.

ومن ٢٠١١ إلى ٢٠١٨، لاحظنا تراجعا حقيقيا في تحمس المواطنين، ولا سيما فيما بين النساء السياسيات والمرشحات المحتملات. ويمكن العثور على السبب في ذلك التشبيط في مسائل مختلفة، بما في ذلك العادات القديمة، والافتقار إلى الموارد المالية، الأسباب السياسية وما إلى ذلك. بما أن بطاقات التصويت كانت بمثابة بطاقات هوية فقد سجلت بعض النساء للحصول على بطاقة هوية، لا من أجل التصويت بالفعل، الأمر الذي كانت له بعض العواقب بالنسبة للمرشحات.

وأدت مراجعة الدستور عام ٢٠١٠ وعدم إجراء الانتخابات في ٢٠١٦ إلى طريق مسدود وأزمة سياسية ومناقشات بشأن مشروعية الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي، والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

وأدى ذلك إلى إطلاق مبادرات سلمية لنزع فتيل الأزمة، بما في ذلك اتفاق رأس السنة الميلادية. غير أننا لاحظنا للأسف، ضعف تمثيل المرأة إذ لم تتجاوز مشاركتها في الحوار الذي نظمه الاتحاد الأفريقي نسبة ١٨ في المائة فقط، بينما شاركت ثلاث نساء من أصل ٣٢ مشاركا في المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

ونلاحظ استمرار انخفاض عدد النساء المرشحات إلى ما دون نسبة ١٥ في المائة خلال تلك العمليات.

ويتمثل هدف منظمة ”لا شيء بدون النساء“ في تحقيق المساواة بين الجنسين في الأدوار المتعلقة بصنع القرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جميع المستويات. ومن بين أولى الجهود التي بذلتها المنظمة تقديم التماس يحمل ما يزيد على ٣١٥ ٢٠٧ توقيعا إلى البرلمان الوطني لحثّه على إزالة العقبات التي تمنع ترشيح المرأة في الانتخابات وفقا للمادة ١٤ من الدستور بشأن المساواة بين الجنسين. وللأسف، لم تكن استجابة الجمعية الوطنية مشجعة، وبالتالي شهدنا لاحقا انخفاض النسبة المئوية لتسجيل النساء في القوائم الانتخابية وانضمامهن في اللحظة الأخيرة إلى الأحزاب السياسية الأخرى التي قد تقبل عضويتهن دون أن تضمن لهن حق الانتخاب.

ونشهد أيضا ضعف الممارسة الديمقراطية لبعض الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على تشكيل نُخب سياسية قادرة على مواجهة تحديات الحوكمة التشاركية الشاملة للجميع. وشهدنا كذلك عدم تنفيذ القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية والجمعيات الإقليمية والوطنية، واستمرار ضعف تمثيل المرأة بأقل من ١٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من كفاءة بعض النساء السياسيات والمرشحات، فلا تزال أغلبية الشعب الكونغولي مترددة في التصويت لصالح النساء. ويضاف إلى ذلك ضعف تمويل نفقات الحملات الانتخابية وعدم تشجيع الناخبين على التصويت للنساء، وعدم الإلمام بآلات التصويت بين النساء. وفي ذلك السياق، هناك تحديات ومخاوف أخرى فيما يتعلق بإجراء انتخابات ديمقراطية شفافة وحرة وسلمية في عام ٢٠١٨.

ونلاحظ أيضا، في إطار الشراكة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي، أن الحكومة قد أعربت عن عدم رغبتها في تكرار تجارب الماضي حين كان يقدم التمويل بقصد التأثير على الانتخابات. ويثير ذلك شواغل الشعب الكونغولي الذي يرى أن رفض التمويل الخارجي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ليس مشجعا. ومن المثير للقلق أيضا خطر رفض اعتماد المراقبين الدوليين، بل حتى المراقبين الوطنيين في بعض الحالات، وكذلك رفض حشد الشركاء الدوليين لمراقبة الانتخابات.

وفيما يتعلق بالتحديات المتصلة بالسلام والأمن، فهناك مخاوف من مدى استعداد جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أمن الانتخابات على الصعيد الوطني، ومنع العنف الجنساني قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، علاوة على الشواغل المتعلقة بضرورة ضمان إجراء انتخابات حرة شفافة وسلمية حتى تحظى نتائجها بالقبول. ونلاحظ أيضا انعدام توافق الآراء فيما يتعلق باستخدام آلات التصويت، في حين لا تزال المناقشات بشأن تسجيل الناخبين معطلة. ويجب علينا التشديد أيضا على ضرورة تقديم الدعم اللازم والمحدد للمرشحات بشكل خاص. وعليه، أود أن أقدم التوصيات التالية إلى شركائنا في مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

نوصي بحثّ الحكومة الكونغولية على كفالة إجراء انتخابات حرة سلمية شفافة وديمقراطية وشاملة للجميع وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فضلا عن حثها على فهم أهمية دعم المجتمع الدولي في تنظيم الانتخابات لكفالة نزاهتها التامة ومنع حدوث أي أعمال عنف انتخابي. ونوصي أيضا بأن تعيد الحكومة تنشيط الدور اللوجستي والأمني لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإقناع أحزاب الأغلبية والأحزاب المعارضة على السواء بأهمية إجراء الانتخابات على النحو الفعال المطلوب.

ونطلب من شركائنا الدوليين دعم المرأة وغيرها من منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز التعبئة لصالح مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار، وخاصة انتخابها بوصفها مرشحة. ونؤيد أيضا زيادة

توعية الناخبين، وكذلك تدريب المراقبين من كلا الجنسين على عملية الانتخابات المقبلة.

ونوصي الحكومة الكونغولية بأن تطمئن الشعب الكونغولي على فعالية الانتخابات المتوقع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر، وكذلك الانتخابات المحلية والبلدية المقبلة. ونوصيها كذلك بالاستفادة القصوى من الشراكات الخارجية للتغلب على التحديات اللوجستية والأمنية، وكفالة سلامة المرأة وأمنها قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وذلك لتجنب حدوث الفوضى في البلد، وتنفيذ القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية، وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات والمجلس الوطني معنية بالمساواة بين الجنسين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة فوراها على إحاطتها المفيدة للغاية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أصدقائي من الوفد الفرنسي على السماح لي بالتكلم لأنني أنوي الذهاب مبكرا. وأشكر مقدمي الإحاطات على موافاة مجلس الأمن بمستجدات التخطيط للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة على وجه الخصوص، على عقد هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت إذ لم يعد أمامنا متسع من الوقت.

فاليوم، تبقّى أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية ١١٨ يوما قبل حلول موعد الانتخابات. وذلك أقل من أربعة أشهر لكي تتمكن الحكومة من تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. ولحسن الحظ، أننا بلغنا مرحلة هامة بالفعل، فلم يرشح الرئيس كابيلا نفسه للرئاسة قبل الموعد النهائي، الأمر الذي يضمن عدم إعادة انتخابه أو ترشحه قانونيا للمنصب، أو أن يكون رئيسا شرعيا للبلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وترحب الولايات المتحدة بالتقارير الواردة عن عدم سعي الرئيس كابيلا إلى فترة ولاية ثالثة. وتلك خطوة هامة نحو الانتقال السلمي للسلطة، وسينظر التاريخ بصورة إيجابية إلى قرار الرئيس كابيلا إذا ما تُوج بإجراء انتخابات حرة نزيهة وموثوق بها وتؤدي إلى استدامة الديمقراطية للشعب الكونغولي – وذلك إرث نأمل أن يتمكن من تحقيقه في الأشهر المقبلة.

وإذ نشيد بالتقدم المحرز، فلا يسعنا إنكار الشواغل والأسئلة المعلقة. ففي مدة تقل عن أربعة أشهر، كيف تتمكن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من نقل المواد الانتخابية إلى أكثر من ٩٠ ٠٠٠ موقع اقتراع؟ وهل ستكون هناك آلات تصويت كافية أم أن السلطات ستمدد فترة التصويت لبضعة أيام أو حتى أسابيع؟ وهل ستزود السلطات آلات التصويت ببطاريات مدتها ١٢ ساعة فقط؟ وهل اختبر منظمو الانتخابات تلك الآلات بصورة كافية؟ وهل سيتمكن الناخبون من استخدام تلك الآلات، خاصة وأن الكثيرين منهم لم يسبق لهم استخدام الأجهزة التي تعمل بشاشات اللمس الذكية؟ وهل أعد المنظمون بطاقات اقتراع ورقية تحوطا من احتمال فشل آلات التصويت الإلكتروني؟ صحيح أن هذه المسائل تسبب المشاكل، إلا أن لها حلولا.

ويجب على السلطات الكونغولية السماح لبعثة منظمة الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللوجستي والنقل. وتتوفر للبعثة الأصول اللازمة وهي مستعدة للنشر. وينبغي أيضا أن تسمح السلطات الكونغولية للناخبين باستخدام بطاقات الاقتراع الورقية. فتلك طريقة تصويت مجربة وموثوقة وشفافة وسهلة الاستخدام. ويجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستخدم العمليات نفسها التي نفذتها بنجاح في انتخابات عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١١، بما في ذلك تلقّي الدعم من جانب الأمم المتحدة.

كانت بطاقات الاقتراع الورقية كافية ليجري انتخاب الرئيس كابيلا، ويجب أن تكون كافية كوسيلة معصومة من الخطأ لانتخاب خلفه.

أتيحت لي الفرصة للاجتماع مع الرئيس كابيلا العام الماضي. ولو حضر هنا اليوم، لقلت له إن من المثير للإعجاب أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تود تمويل انتخاباتها ذاتيا ودعمها ذاتيا. ولكن هل ذلك الأمر قابل للتنفيذ؟ هل هو واقعي؟ بل هل هو ضروري؟ لا إهانة لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية في أن تقبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الدعم اللوجستي من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقوم بإهدار الموارد الثمينة على شراء القدرات المتاحة لها بالفعل.

وفي الوقت نفسه، تكرس حكومة بلدي وغيره من البلدان عشرات الملايين من الدولارات لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى البلد. ومن دواعي القلق رفض الرئيس كابيلا واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات المساعدة. إننا نحترم جمهورية الكونغو الديمقراطية كدولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة، ولكن ما يثير الشكوك هو رفض الحكومة الكونغولية المساعدة التي من شأنها أن تسهم في جعل الانتخابات الحرة والنزيهة والموثوق بها حقيقة واقعة، في حين أنها في الوقت نفسه تستمر في قبول المساعدات الإنسانية التي يواصل العديد منا تقديمها.

وتزيد علامات إنذار أخرى من شكوكنا. إذ يساورنا بالغ القلق إزاء القرار الذي اتخذته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ٢٤ آب/أغسطس بعدم أهلية بعض مرشحي المعارضة لخوض انتخابات الرئاسة لما يبدو أنها أسباب سياسية. هذه ليست الطريقة المثلى لعملية انتخابية أو لعمل أي لجنة انتخابية مستقلة. إننا نشيد أيضا بالمرشحين الذين يشعرون أنه قد صدر بحقهم قرار بعدم أهليتهم دون وجه حق لاستخدامهم إجراءات الطعون المتاحة لهم. من خلال الالتزام بقواعد العملية الداخلية، أكدت المعارضة ومنظمات المجتمع المدني مدى الاستقلال الذي فقدته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال فترة ولاية السيد نانغا.

لا يزال رئيس الجمعية الوطنية يرفض طلبا من أحد أحزاب المعارضة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات باستبدال مرشحه في انتهاك للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويواصل وزير العدل احتجاز العشرات من أعضاء المعارضة ونشطاء المجتمع المدني، في انتهاك للاتفاق أيضا. يجب توفير حيز سياسي ليقوم المرشحون بحملاتهم الانتخابية وليمارس المواطنون حقهم في التجمع وليتحدث أعضاء المعارضة بحرية ومن دون خوف. يجب ألا يكون هناك أي عنف أو ترهيب أو مضايقة أو تكميم لأفواه المعارضة وحرمانها من الحق في التعبير. يجب أن تتمكن الأحزاب السياسية من التنافس في أجواء تكفل تكافؤ الفرص.

لن نعرف إرادة الشعب الكونغولي من دون تهيئة بيئة مواتية للانتخابات. أمامنا ١١٨ يوما. هذه المشاكل يمكن حلها. لا يزال أمامنا الوقت الكافي. قد تتبدد كل شكوكنا. لكن يجب، في نهاية المطاف، أن تختار الحكومة الكونغولية. إن آمال تقرير المصير لأكثر من ٨٠ مليون من المواطنين الكونغوليين تتوقف على القرارات التي سيتخذها الرئيس كابيلا واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في الأيام والأسابيع المقبلة. لقد حان الوقت للاختيار. إننا نطلب منهم اختيار الدعم من البعثة واختيار إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر واختيار انتقال سلمي للسلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وبذلك اختيار مستقبل أفضل للأجيال المقبلة من الشعب الكونغولي.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية

الممتازة، وعلى نحو أعم على التزامها المثالي تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكر رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو المونسنيور مارسال أوتمبي، الذي تعد مشاركته أساسا لنجاح العملية الانتخابية، على إحاطته الإعلامية الواضحة للغاية. وأخيرا، أود أن أشكر السيدة سولانج لواشيغا فوراها المتحدثة باسم حركة ”لا شيء بدون النساء“، على دورها في الكفاح من أجل النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومشاركتهن في العمليات السياسية والانتخابية.

ستكونالانتخابات المقررة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لحظة تاريخية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها ستكفل انتقال السلطة سلميا لأول مرة في تاريخ البلد. بالنسبة للبلد، ستمثل فرصة استثنائية للتعهد بالتزام دائم بتحقيق السلام والاستقرار. هذه الانتخابات هي ملك للشعب الكونغولي. وفرنسا تؤكد من جديد احترامها الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشجع الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلاسة العملية الانتخابية وإجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع وشفافة وفقا للجدول الزمني المحدد والدستور. إن نجاح تلك الخطوة الحاسمة في التاريخ السياسي للبلد هو المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف والتزام عليها. وبناء عليه يتعين على جميع الأطراف الفاعلة الحفاظ على روح الحوار والتوافق المنبثقة عن اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسأشدد على شرطين أساسيين يتوقف عليهما نجاح العملية الانتخابية.

الشرط الأول يتعلق بأن العملية يجب أن تجري في بيئة من الثقة. إن فتح المجال السياسي والديمقراطي وكذلك احترام الحريات الأساسية – بدءا من حرية التعبير والتظاهر – أساسيان. وفرنسا تدعو الحكومة الكونغولية إلى رفع الحظر العام المفروض على حق التظاهر والإفراج عن السجناء السياسيين في أقرب وقت ممكن، وفقا لتدابير التهدئة المنصوص عليها في الاتفاق الذي أبرم عشية السنة الجديدة كما أشار المونسينيور أوتيمبي آنفا. وفي ذلك الصدد، فإن احترام حقوق الإنسان والالتزامات التي تعهدت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف في غاية الأهمية. كما تشجع فرنسا السلطات الكونغولية على كفالة مشاركة المرأة في العملية السياسية، التي لا تزال تستبعد منها في أغلب الأحيان، كما تشير الإحصاءات التي ذكرتها السيدة زروقي في وقت سابق.

واحترام الجدول الزمني للانتخابات أمر أساسي. تقوم ثقة الشعب الكونغولي إلى حد كبير على ذلك العامل. يجب إجراء الانتخابات في الموعد المقرر وفقا لالتزام جميع الأطراف. وفرنسا ترحب بالتقدم الفني والتشريعي الذي تجسد في نشر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للقائمة المؤقتة للمرشحين مساء ٢٤ آب/أغسطس. كما نرحب مرة أخرى بقرار الرئيس كابيلا بعدم الترشح مرة أخرى وفقا للدستور. ومن أجل الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، يجب تجنب أي نظر في تغيير الجدول الزمني للانتخابات.

ستكونالخطوة التالية هي نظر المحكمة الدستورية في الطعون المتعلقة بالترشيحات التي ألغتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والتي يجب أن تقدم في الأيام المقبلة قبل نشر القائمة النهائية في ١٩ أيلول/سبتمبر. ويجب أن توفر قرارات المحكمة الحفاظ على بيئة من الثقة في العملية الانتخابية، في حين ستشكل الشمولية عاملا هاما في نجاح الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا تحترم تماما القرار السيادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتحمل مسؤولية التمويل والدعم اللوجستي لإجراء الانتخابات. بيد أنها تشير إلى أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة لتقديم الدعم اللوجستي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا دعت الحاجة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تقدم السلطات المختصة للبعثة المعلومات التي تحتاج إليها لتقديم الدعم الحسن التوقيت حسب الاقتضاء.

وما زال يتعين حل المسائل التقنية. وفرنسا تدعو مرة أخرى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى تحقيق توافق آراء أوسع نطاقا بشأن استخدام آلات التصويت بمساعدة جميع المواطنين على التمكن من استخدامها والتعود عليها. وعلاوة على ذلك، نشجع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على تنفيذ التوصيات التي قدمتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية في نشرتها الصادرة في حزيران/يونيه، بدءا بنشر سجل الناخبين المسجل فيه ٦,٦ مليون شخص من دون بصمات. هذه النقطة الفنية، الموثقة، تثير مسألة تتعلق بمصداقية العملية برمتها.

والشرط الثاني يتعلق بأن الانتخابات يجب أن تجري في بيئة سلمية. إن فرنسا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في بعض المناطق، قد تشكك الحالة في العملية الانتخابية. أدت التوترات في كاساي إلى إزهاق العديد من الأرواح، بينما قدم الخبراء المكلفون من مجلس حقوق الإنسان تقارير عن ادعاءات بوقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والحالة في شرق البلد، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لا تزال تبعث على القلق الشديد وأكثر حساسية مع ظهور وباء إيبولا الذي أعلن عنه في ١ آب/أغسطس في منطقة بيني. وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا بعمليات الانتشار لأفراد البعثة في مناطق العنف، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. من الضروري مواصلة إعادة تشكيل البعثة من أجل تعزيز حماية المدنيين. إن تأمين الانتخابات المقبلة وتوفير الدعم اللوجستي لها، إذا ما رغبت السلطات في ذلك، يجب أن يشكلان أولوية بالنسبة للبعثة في الأجل القصير.

تقف فرنسا جنبا إلى جنب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستظل، مع شركائها في مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وفي المنطقة ككل، ملتزمة بكفالة أن تفضي العملية الانتخابية إلى إجراء انتخابات حرة تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول. وبخلاف المواعيد النهائية في كانون الأول/ديسمبر، فإن مستقبل البلد على المحك في الأشهر المقبلة – وهو مستقبل، نأمل، أن يسوده الاستقرار والتنمية والسلام.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن نشعر بالامتنان لعقد هذه الجلسة وللإحاطات الهامة التي قدمها كل من السيدة ليلى زروقي والمونسينيور مارسيل أوتيمبي والسيدة سولانج لواشيغا فوراها. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا على العمل الهام الذي يضطلع به كل منهم في مجاله.

تتابع بيرو عن كثب التقدم المحرز فيما يخص الجدول الزمني للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. نحن نشدد على ضرورة أن تكون العملية الانتخابية في كانون الأول/ديسمبر شرعية وديمقراطية وسلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الرئيس جوزيف كابيلا بعدم السعي إلى إعادة انتخابه. ونعتقد أن من الضروري إبقاء المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، على علم بالعملية من أجل دعم الحكومة الكونغولية والمواطنين الكونغوليين في جهودهم الرامية إلى كفالة نجاح العملية وبناء السلام المستدام.

من الواضح أن العملية تنطوي على عدد من التحديات الكبيرة التي يجب التغلب عليها. وفي رأينا، يجب أن يتم على وجه السرعة تحديد موعد نهائي لفحص آلات التصويت ووضع خطط بديلة في حال لم تعمل الآلات بشكل سليم أو ظهور صعوبات في استخدامها. وتحقيقا لهذه الغاية، نقدر الاقتراح المقدم من المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بأنه يمكن لفريق من الخبراء الفنيين المستقلين أن يتأكد من أن الآلات تعمل بشكل سليم. وبالمثل، يمكن للحكومة أن تقدم تفاصيل بالدعم اللوجستي الذي قد يلزمها من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لنقل المواد الانتخابية في الوقت المناسب. ونرى أيضا أن توصية المنظمة الدولية للفرانكوفونية بشأن ضرورة التعجيل بنشر قائمة الناخبين بما

يتيح التحقق منها وتعديلها إذا لزم الأمر، ومن ثم كفالة مناخ الثقة الضروري في هذه العملية، هي توصية سليمة.

بنبغي أن يتم كل ذلك في إطار الاحترام الصارم من جانب الحكومة للممارسة الحرة للحقوق السياسية لجميع المجموعات السياسية والمواطنين عموما، وعملا بمدونة قواعد السلوك الانتخابي. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء حقيقة أن مشروع القانون المتعلق بتدابير بناء الثقة لم يتم النظر فيه، بما في ذلك مشروع تعديلات قانون المظاهرات العامة لعام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات الكونغولية وجميع الفاعلين السياسيين على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة الواسعة للمرأة في العملية الانتخابية كمرشحات وكناخبات، وفي الحياة السياسية للبلد عموما. تبين الأدلة أن مشاركة النساء والشباب تقدم مساهمة حاسمة في بناء السلام المستدام على أساس رؤية مشتركة للمستقبل.

وأختتم بتسليط الضوء على أهمية دور الدعم الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والبلدان المجاورة في كفالة أن تكون العملية الانتخابية نقطة تحول نحو السلام والتقدم والتنمية في هذا البلد.

السيد فولغاريف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، على ما قدمته من معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ الاتفاق السياسي لشهر كانون الأول/ديسمبر والأعمال التحضيرية للانتخابات. ونحيط علما أيضا بالإحاطات التي قدمها رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، وممثلة المجتمع المدني. نحن نأسف لأننا لم نتمكن من الاستماع إلى رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نتفق في الرأي على أن إجراء الانتخابات في موعدها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر سيتيح الحد من التوترات السياسية في البلد. ونفهم أن الأعمال التحضيرية التقنية والتشريعية للتصويت في كانون الأول/ديسمبر تتسق مع الجدول الزمني للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ونلاحظ التدابير التي اتخذتها كينشاسا، بما في ذلك الاعتماد حسن التوقيت للقوانين التي تحدد توزيع المقاعد في الهيئات التشريعية للمقاطعات والمجالس المحلية، وكذلك نشر قائمة بالأحزاب المسموح لها بخوض الانتخابات وبالجمعيات الأخرى.

ونرحب بمراجعة القائمة الانتخابية التي أجريت تحت إشراف المنظمة الدولية للفرانكوفونية وبأن نصف الأحزاب السياسية في البلد قد وقعت على مدونة قواعد السلوك الانتخابي. ونلاحظ بيان الرئيس كابيلا أمام الجمعية الوطنية في تموز/يوليه، الذي أكد فيه الزعيم الكونغولي مرة أخرى على التزامه باحترام الدستور الوطني.

أخيرا، انتهت في الآونة الأخيرة عملية تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية. كما يعلم أعضاء المجلس، فإن الجبهة المشتركة من أجل الكونغو قدمت مرشحا واحدا، هو إيمانويل رامازاني شاداري. إننا نعتقد أن هذه الإشارات مناسبة وحسنة التوقيت، ونشجع أحزاب المعارضة على الامتناع عن طرح جداول أعمالي سلبية. وندعو الزملاء إلى عدم شيطنة قرار اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في الكونغو باستخدام آلات التصويت الإلكتروني. نحن نتفق في الرأي أنه يجب على كينشاسا ضمان التمويل المستدام للعملية الانتخابية من أجل تفادي حدوث أي مشاكل فيها.

نحن نحترم قرار الحكومة الكونغولية بدعم هذه العملية بالاعتماد أساسا على مواردها الذاتية، ونسترعي الانتباه أيضا إلى الدعم اللوجستي المحتمل الذي يمكن لبعثة منظمة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدمه.

ولا نستبعد حاجة السلطات الكونغولية إلى استكمال تقارير تنفيذها لتدابير بناء الثقة، بما في ذلك عن الجوانب الهامة من الاتفاق السياسي فيما يتعلق بالقضايا البارزة ضد النشطاء السياسيين في الخارج. ومع ذلك، فإننا نشجع جميع أحزاب المعارضة في الجمهورية على العمل مع كينشاسا واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتجنب أي اندلاع للعنف. علاوة على ذلك، نحن نري أنه يتحتم احترام السيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشريعاتها.

ونفهم أن دور بعثة الأمم المتحدة في تنظيم وإجراء الانتخابات ينبغي ألا يتجاوز الولاية المرتكزة إلى القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٧). وينبغي الاضطلاع بحماية المدنيين في سياق العملية الانتخابية مع الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية لحفظ السلام ودون التدخل في الشؤون الداخلية لكينشاسا. ونعتقد أن الأمر متروك للشعب الكونغولي لكي يقرر مصيره بنفسه، وأن هدف المجتمع الدولي ينبغي أن يكون تقديم المساعدة في المجالات التي تكون لازمة فيها حقا.

الانتخابات وحدها ليست ترياقا شافيا. يجب أن نركز على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وعلى ضرورة مواصلة مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية في شرق البلد، التي لا تزال تشكل خطرا على السكان المدنيين.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب عدد من أعضاء المجلس، بما في ذلك مملكة هولندا. وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات المفيدة التي قدموها بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات. وأكرر التأكيد على دعمنا للممثلة الخاصة ليلى زروقي.

اليوم، سأتناول ثلاث نقاط رئيسية هي: الأعمال التحضيرية للانتخابات؛ تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ودعم المجتمع الدولي.

تتعلق النقطة الأولى بالأعمال التحضيرية للانتخابات. ترحب مملكة هولندا بقرار الرئيس كابيلا عدم السعي إلى فترة ولاية ثالثة، وفقا للدستور الكونغولي. يمثل ذلك خطوة حاسمة في التحضير للانتخابات. ونرحب أيضا بزيادة المشاركة من جانب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية، ونرحب بإنشاء محاكم استئناف إضافية على مستوى المقاطعات.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان أن تكون الانتخابات حرة وشفافة وسلمية وذات مصداقية. من الضروري أن يكون لدى جميع الأطراف ثقة في اللجنة الانتخابية وفي الأعمال التحضيرية للانتخابات. لقد أعرب عدد من الأحزاب السياسية عن القلق بشأن خطوات رئيسية، منها إيصال آلات التصويت وتخزينها وتوزيعها في الوقت المناسب، فضلا عن استخدامها.

وعلاوة على ذلك، لم تحدد بعد بشكل واضح طريقة مراجعة أسماء المواطنين في القائمة الانتخابية. وهذه كلها تشكل تحديات كبيرة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ونشجع جميع الأطراف على الالتزام بالحوار من أجل تسوية هذه المسائل. ونلاحظ مع الارتياح أن الحكومة الكونغولية مولت جزءا من الميزانية الانتخابية. ومع ذلك، فمن الضروري أن يجري تحويل الأموال المتبقية في الوقت المحدد. ونود أن نعرف إن كان السيد نانغا يعتقد أنه ستجري تغطية الميزانية الانتخابية، ونؤكد من جديد استعداد المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللوجستي. ونشجع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والحكومة على تقديم الطلبات ذات الصلة في المواعيد المحددة، ويؤسفنا أن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، السيد نانغا ألغي مشاركته في هذه الإحاطة الإعلامية.

وتتعلق نقطتي الثانية بأهمية تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو إلزامي لجميع الأطراف الكونغولية الموقعة عليه. وهذا الاتفاق هو السبيل الوحيد الممكن لكي يقبل جميع السكان الكونغوليين الانتخابات. وبالتالي، فإن استمرار عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ التدابير التهدئة مدعاة للقلق الشديد. إن جميع المرشحين يجب أن يتمكنوا من المشاركة في ظل تكافؤ ظروف المنافسة. ويجب أن تشمل العملية الانتخابية الجميع. لقد اعتبرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ستة مرشحين غير مؤهلين. ونهيب بجميع أصحاب المصلحة أن يواصلوا التحلي بأقصى درجات ضبط النفس في انتظار نتائج الطعون. ونحث السلطات على ضمان أن تكون العملية شاملة للجميع.

وثمة خطوة أخرى بالغة الأهمية وهي تحرير جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم من لهم صلة بالقضايا الرمزية. وأود الإشارة إلى أن سجناء الضمير، بمن فيهم أعضاء فليمبي الخمسة، حرموا من حقهم في محاكمة عادلة. إن مملكة هولندا يساورها شديد القلق أيضا إزاء تدني مستوى مشاركة المرأة، على النحو الذي أكدته السيدة زروقي والسيدة فُراها. وتشكل النساء ١٢ في المائة من المرشحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذه نكسة للمنطقة. وليس لدى بعض الأحزاب السياسية أي مرشحات. إن السيدة لاوشيغا فُراها دليل على أن البلد لا يفتقر إلى القيادات النسائية. إننا نهيب بجميع الأطراف أن تكثف جهودها الرامية إلى إدراج المرأة الكونغولية في العملية الانتخابية.

والنقطة الثالثة والأخيرة هي إرادة المجتمع الدولي فيما يتعلق بدعم الشعب الكونغولي. وبالإضافة إلى العملية الانتخابية، فإن مكافحة وباء إيبولا الذي ظهر من جديد في شرق البلد تتطلب أيضا دعما دوليا. وهذا الوباء الجديد مع اقترانه بالمخاطر الأمنية الشديدة، يمكن بسهولة أن يؤول إلى كارثة إنسانية جديدة. إن على جميع الدول الأعضاء القيام بكل ما في وسعها لمنع تصعيد الأزمة. وإننا نرحب بأن المجلس ستتاح له الفرصة لمناقشة الحالة صباح الغد.

وفي الختام، إن الزيارة المقبلة التي سيقوم بها المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل ستكون زيارة تضامن مع الشعب الكونغولي. إنها ستتم في لحظة مهمة. وسيواصل المجلس العمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وغيرها من الجهات المعنية، خلال هذه السنة الأساسية. إننا ببساطة لا يمكن أن نجنح إلى اللامبالاة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك غيرنا في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها الإعلامية المتبصرة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لرئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، المونسنيور مارسيل أوتيمبي، والسيدة سولانج فُوراها، ممثلة منظمة ”لا شيء بدون النساء“ على ما قدمته من معلومات مستكملة مستفيضة للغاية.

ونؤكد من جديد أهمية تنفيذ جميع الأطراف للاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الرئيس جوزيف كابيلا عدم الترشح لإعادة انتخابه، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو الانتقال السلمي للسلطة.

ونشير أيضا إلى أهمية تنظيم انتخابات عادلة وشفافة وشاملة للجميع على النحو المقرر. وينبغي الاضطلاع بتلك العلمية المملوكة وطنيا مع احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها.

ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات وفقا

للجدول الزمني للانتخابات بما في ذلك وضع سجل الناخبين في صورته النهائية، فضلا عن قائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية. ونلاحظ بشكل إيجابي كما نشجع المزيد من تفاعل اللجنة بغية تسوية المنازعات مع جميع المشاركين في العملية السياسية.

وندعو السلطات الكونغولية إلى مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية، بما في ذلك المشاركة المجدية للمرأة. ويجب بذل مزيد من الجهود لإرساء حوار بناء وشامل بين الكونغوليين من أجل تحقيق التقدم السياسي وبناء الثقة في العملية الانتخابية، بما في ذلك عناصرها التقنية. ونرحب بتصميم الحكومة الملتزم بالنهوض بالمسؤولية الكاملة عن تمويل الانتخابات، ونشجع السلطات الوطنية على مواصلة التعاون مع اللجنة من أجل توفير الموارد اللازمة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ استعداد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوفير المساعدة اللوجستية في التحضير للانتخابات، وندعو إلى زيادة التعاون بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والبعثة. ومن المهم جدا القيام في الوقت المناسب بإزالة الصعوبات الإجرائية والتقنية واللوجستية المحتملة التي يمكن أن تعرض للخطر نتائج كل من العمليات السياسية والانتخابية. ونثني على بعثة الأمم المتحدة لقيامها بتقديم مساعدة كبيرة في الأعمال التحضيرية للانتخابات. ومن المهم أيضا للسلطات الكونغولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الأمن أثناء الانتخابات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة حاسمة ستحدد مستقبلها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك الدول المجاورة إلى مواصلة تعزيز العملية السياسية والانتخابية وضمان تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية في الوقت المناسب، الأمر الذي ستكون له آثار إيجابية على الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

السيد لي شنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السيدة زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، المونسينيور أوتيمبي على إحاطتيهما الإعلاميتين. وقد استمعنا باهتمام أيضا إلى الإحاطة الإعلامية التي أدلت بها السيدة فراها باسم المجتمع المدني.

لقد استرعى السلام والاستقرار والعملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية اهتمام المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة. وفي الآونة الأخيرة، اتسمت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها مستقرة عموما، وتتقدم الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة تقدما مطردا. وينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بالانتخابات بالكامل ويدعمها، وأن يقدم المساعدة البناءة للبلد. إن الانتخابات العامة المقبلة خطوة بالغة الأهمية في العملية السياسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وينبغي أن يحترم الدعم الانتخابي المقدم من المجتمع الدولي الاحتياجات الحقيقية للبلد وأن يتماشى مع الحالة الحقيقية على أرض الواقع.

وما برحت الصين تؤكد أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن دعم الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن بلدان المنطقة، عن طريق الاضطلاع بدور ريادي في مجال الوساطة وتشجيع تلك المنظمات والبلدان على تعزيز التواصل والمشاركة مع الأطراف الكونغولية عن طريق القنوات الخاصة بكل منها. وينبغي على وجه الخصوص، أن يجري التركيز على الاستماع إلى آراء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واحترام ملكيتها للعلمية السياسية، مع تشجيع جميع الأطراف على اتخاذ إجراءات محددة من أجل العودة إلى مسار التسوية السياسية عن طريق الحوار والمشاورات، ومن أجل

التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون ديسمبر الأول ٢٠١٦.

وبينما يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن يضمن احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا. كما ينبغي أن يساعد البلد على تعزيز قدراته في مجال الأمن حتى يتمكن من تحقيق السلام والاستقرار بصورة مستقلة.

وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعمل بشكل صارم وفقا للولاية المنوطة بها، وأن تعزز المشاورات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتقوم الصين دائما بدور فعال وبناء بخصوص المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، وقد دأبت دوما على دعم البلدان الأفريقية في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمسائل الأفريقية. وسيعقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام ٢٠١٨ في بيجين يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر تحت شعار ”نحو مجتمع أقوى ذي مستقبل مشترك من خلال التعاون المفيد للجميع“. وسيلتقي قادة من الصين والبلدان الأفريقية في بيجين لمناقشة خطط التعاون في المستقبل، واقتراح تدابير جديدة لتعزيز التعاون الشامل بين الصين وأفريقيا.

وقد دأبت الصين على تأييد عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشاركت مشاركة نشطة في عمليات حفظ السلام هناك. كما أننا نقدم للبلد المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والغذاء، ونشارك بشكل نشط في تنميته الاقتصادية والاجتماعية. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة القيام بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية: الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي؛ والمونسينيور مارسيل أوتيمبي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو؛ والسيدة سولانج لواشيغا فوراها، المتحدثة باسم منظمة ”لا شيء بدون النساء“.

تدخل العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة حاسمة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي احترام دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتنحي في نهاية العام.

إن إجراء الانتخابات في وقتها أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وجميع الجهات المعنية إلى العمل معا من أجل إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر، مع الاحترام الكامل للدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويكتسي التعاون الوثيق مع المجتمع المدني، ولا سيما ممثلي المرأة، ومشاركة المرأة في العملية الانتخابية أهمية حاسمة في ضمان المساواة في تمثيل المرأة والرجل في اتخاذ القرارات على جميع المستويات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها منظمة ”لا شيء بدون المرأة“ بهدف ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمرأة في الانتخابات المقبلة، ودعم المرشحات.

كما تؤكد بولندا مجددا دعوتها إلى نقل السلطة سلميا وفي حينه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على النحو المبين في الجدول الزمني للانتخابات، وفقا للدستور الكونغولي.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن التنفيذ الفعال لاتفاق كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، فضلا عن الامتثال للجدول الزمني للانتخابات، أمر أساسي في أي عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية. واحترام حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، أمر بالغ الأهمية للانتقال الديمقراطي للسلطة وتحقيق السلام

والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن نافلة القول إن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر تأثيرا كبيرا على الاستقرار في وسط أفريقيا وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء. ويمكن للكونغو الديمقراطية أن تعطي دفعة هائلة للقارة بأسرها إذا نعمت بالسلام وحققت التنمية.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الرجال والنساء العاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات المستكملة الشاملة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نثني على جهودهم الدؤوبة، ونعرب عن دعمنا الكامل لتصديهم لتحدياتهم ومهامهم الهامة قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

ونرحب بالتقدم المحرز في التحضيرات الفنية للانتخابات. وقد كان تسجيل المرشحين معلما هاما، وننوه بالقائمة المعتمدة للمرشحين الرئاسيين والبرلمانيين التي قدمتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في عطلة نهاية الأسبوع. وإعلان الرئيس كابيلا أنه يعتزم الامتثال للدستور بعدم السعي إلى ولاية أخرى هو موضع ترحيب كبير.

أما التحديات التقنية المتبقية فتجب معالجتها الآن في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، لا بد من تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في العمليات السياسية. وألاحظ بقلق انخفاض عدد النساء المسجلات على قوائم المرشحين في الانتخابات التشريعية وانتخابات المقاطعات. وفي حين ينبغي استخلاص الدروس للمستقبل من ذلك الفشل، يتعين علينا الآن التركيز على دعم المرشحين المسجلين، وعلى توفير الظروف التي تتيح للنساء المشاركة بنشاط في العملية المقبلة، والإدلاء بأصواتهن بحرية وبصورة مأمونة في يوم الانتخابات. وينبغي أن تشمل هذه الجهود دعم النساء وتشجيعهن في عملية تسجيل الناخبين وضمان التصويت دون ضغوط، مثل ضمان حصول الأفراد على بطاقات الاقتراع وتوعية الأفراد بشأن حقهم في التصويت وضمان الوصول الآمن إلى مراكز الاقتراع. وفيما يتعلق بدعم النساء المرشحات، ينبغي دعم المبادرات الرامية إلى منع الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي والتخريب ذو الدوافع الجنسانية لحملات المرشحات. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع السلطات والأمم المتحدة على التنسيق عن كثب مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، بما في ذلك من أجل تحسين فهم المسائل التي تنشأ وضمان توفر اطلاع حسن لدى المواطنين على مجريات الأمور.

ولا تكفي الأعمال التحضيرية التقنية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. إذ يجب أيضا معالجة الحالة الأمنية الراهنة، مع استمرار ارتفاع مستويات العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وغير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. وهناك حاجة ملحة إلى ضمان فتح المجال السياسي للأحزاب والمجتمع المدني، واحترام حرية التعبير والتجمع السلمي. وفي هذا الصدد، لا يزال تنفيذ تدابير بناء الثقة، وفقا لاتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يكتسي بالغ الأهمية. وستكون الثقة في العملية الانتخابية في أوساط جميع أصحاب المصلحة عاملا أساسيا في مصداقية الانتخابات.

ومما يدل على الإجماع الدولي الراسخ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية البيان المشترك الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تموز/يوليه (SC/13430)، فضلا عن البيان المشترك للاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا والأمم المتحدة بشأن

الإطار الاستراتيجي للتعاون في مجالي السلام والأمن. إن الرسالة واضحة: يتوقع العالم إجراء انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية في كانون الأول/ديسمبر، تفضي إلى تداول السلطة بصورة سلمية وديمقراطية. ومن المهم الآن أن يواصل المجلس العمل بشكل وثيق وفعال مع المنطقة لضمان أن يتحقق ذلك الهدف المشترك.

ودعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية أمر بالغ الأهمية. والمشاركة الفعالة المستمرة للممثلة الخاصة للأمين العام زروقي، مع الاستفادة الكاملة من مساعيها الحميدة، ستكون أمرا أساسيا، وينبغي أن نقدم للممثلة الخاصة للأمين العام دعمنا الكامل. ونلاحظ النوايا الطموحة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتقديم الخدمات اللوجستية، ونشجع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة التحضير لمساعدة السلطات في هذا المسعى الهائل، إذا لزم الأمر. غير أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة ينبغي أن يقوم دائما على الجهود الوطنية من أجل كفالة مصداقية العملية.

أخيرا، يبعث تفشي فيروس إيبولا في مقاطعة كيفو الشمالية في الأسبوع الماضي على القلق البالغ. وكما نعلم، فإن الحالة الأمنية في تلك المنطقة مزرية، مما يجعل البيئة التشغيلية معقدة جدا لتحقيق الاستجابة المطلوبة. ونظرا لأنها منطقة مكتظة بالسكان، إذ تستضيف أكثر من مليون من المشردين داخليا وذات حدود دولية، فإن الحالة تستحق اهتمامنا الكامل. فقد خرجنا بدروس أليمة من تفشي الوباء في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٤، مفادها أن هذه الأوبئة يمكن أيضا أن تكون لها تداعيات على السلم والأمن. ولذلك، طلبت السويد معلومات مستكملة من منظمة الصحة العالمية بشأن الحالة في مجلس الأمن غدا، وستواصل متابعة الحالة عن كثب.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ممتنة على الإحاطات الإعلامية المقدمة من السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمونسنيور مارسيل أوتيمبي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو؛ والسيدة سولانج لواشيغا فوراها، المتحدثة باسم منظمة المجتمع المدني ”لا شيء بدون النساء“، التي نشيد بعملها وعمل منظمتها لضمان مشاركة المرأة الكونغولية على جميع المستويات، وبخاصة عملهما الذي يرمي إلى كفالة مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة.

ونسلط الضوء على التقدم والالتزام المستمرين اللذين أبدتهما جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوفاء بالمواعيد النهائية التي حددها الجدول الزمني للانتخابات، لا سيما فيما يتعلق بعملها الجامع بشأن تسجيل المرشحين من خلال توجيه دعوة رسمية إلى جميع الأحزاب السياسية، ومن ثم، فتح مكاتب لتلقي الترشيحات وإدارتها. وفي ذلك الصدد، نأمل في مشاركة جميع المرشحين المؤهلين قانونيا في الانتخابات المقبلة بطريقة شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وبيئة حسنة التوقيت تفضي إلى النقل السلمي للسلطة.

ونشيد بالحكومة على توفير أموال إضافية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتمكينها من القيام بواجباتها. كما نثني على اللجنة لتنسيقها المسائل اللوجستية والتشغيلية مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشجعها على مواصلة ذلك التنسيق والتدريب على استخدام الآلات التصويت، لا سيما في المناطق النائية.

ويجب على المجتمع الدولي مواصلة العمل على تعزيز قدرات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي للتحديات التنسيقية واللوجستية في الانتخابات المقبلة، مع احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونكرر التأكيد على أنه لكي تحقق الانتخابات انتقالا سلميا للحكومة ولنزع فتيل التوترات

السياسية، يجب على الأطراف تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المبرم عشية السنة الجديدة عام ٢٠١٦، والذي ندعو مرة أخرى إلى تنفيذه الكامل والفعال. ونعتقد أن على الحكومة والمعارضة أن يعملا معا من أجل إحراز تقدم بشأن تلك التدابير.

وندعو جميع الأحزاب إلى العمل معا قبل إجراء الانتخابات التي تعتبر مشاركة النساء والشباب الكاملة فيها أمرا أساسيا. يجب أن نضاعف جهودنا لضمان أن يكون للمرأة مكانة مجدية في جميع العمليات السياسية، بما في ذلك في مجالات المنع والتفاوض والوساطة وبناء السلام. إن بناء المجتمعات التي تعزز المساواة بين الجنسين يجعل عمليات السلام شاملة للجميع ويؤدي إلى السلام المستدام. إن لم تكن النساء الجهات الفاعلة الرئيسية في تلك العمليات، فلن نحقق السلام الحقيقي.

ونرحب بالدعم المقدم من المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في الإعداد للانتخابات. ونشجعها على مواصلة العمل معا بالتنسيق الوثيق مع الحكومة. كما نشيد بعمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبعثة، وهو ما يوفر الدعم الإيجابي لإجراء الانتخابات. ونشجعها على مواصلة تعاونها مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

نحن مقتنعون بأنه يجب على الشعب والمؤسسات الكونغولية اتخاذ القرارات بشأن مستقبل البلد. ونعتقد أن ذلك يشكل عاملا حاسما في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نعتقد أنه من أجل تحقيق التغيير الهيكلي، الذي يؤدي إلى الاستقرار وتعزيز سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ومنها انعدام سيطرة البلد على موارده الطبيعية. إن الإدارة السيادية للثروة الوطنية أمر بالغ الأهمية من أجل ضمان الاستقرار وسيادة القانون.

وختاما، نعرب عن تضامننا مع ضحايا تفشي فيروس إيبولا، ونثني على السلطات الكونغولية والمجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية لاستجابتهم السريعة للأزمة الصحية.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نود أن نتقدم بالشكر الجزيل لجميع مقدمي الإحاطات في هذه الجلسة، السيدة ليلى زروقي والسيد مارسيل أوتيمبي والسيدة سولانج لواشيغا فوراها، على إحاطاتهم القيمة والهامة.

تعقد هذه الجلسة بعد إعلان رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرئيس جوزيف كابيلا، عدم خوضه للانتخابات الرئاسية القادمة المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بهذه الخطوة الهامة والخطوات الإيجابية الأخرى التي اتخذت مؤخرا في العملية السياسية، والمتمثلة في تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية وباحترام الرئيس جوزيف كابيلا للدستور الكونغولي وأحكام الاتفاق السياسي المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

بعد تلك الخطوات الإيجابية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الشهر الجاري وقبل ما يقارب أربعة شهور تفصلنا عن موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي نأمل أن تعقد في موعدها المحدد وفق الجدول الزمني للانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر دون تأجيل أو تأخير. ونود أن نغتنم فرصة عقد جلسة اليوم لإعادة التأكيد على ما ورد في البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن (SC/13455) في ١٣ آب/أغسطس، عن أهمية التزام جميع الطبقات السياسية الكونغولية والمؤسسات المسؤولة عن تنظيم الانتخابات بالتجهيز للعملية الانتخابية لضمان نجاحها، والوصول إلى انتقال سلمي للسلطة، وفقا للدستور الكونغولي واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد شجع البيان أيضا أصحاب المصلحة الكونغوليين

على تهيئة الظروف اللازمة لضمان بيئة مواتية للسلوك السلمي والشامل للجميع للأنشطة السياسية، وضمان إجراء الانتخابات في أجواء حرة ونزيهة وشفافة وشاملة وبمشاركة كافة مكونات الشعب الكونغولي في جميع المراحل الانتخابية، واتخاذ إجراءات تساعد في بناء تدابير الثقة، وكذلك احترام الحقوق الأساسية والجدول الزمني للانتخابات.

وفي ظل التحضيرات التي تجريها الحكومة الكونغولية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فإننا نشجعهم على تقديم طلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للحصول على الدعم اللوجستي والتقني، ولتمكين البعثة من تقديم المساعدة اللازمة، خصوصا في ظل عزم الحكومة الكونغولية استخدام التصويت الإلكتروني في يوم الانتخابات، كونها التجربة الإلكترونية الأولى في تاريخ الانتخابات في الكونغو.

وفي الختام، أود التأكيد على أهمية الالتزام بسيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، هذا البلد الكبير في حجمه ومن حيث تعداد سكانه والغني بالموارد الطبيعية التي أنعم بها الله عليه. إنه يعد القلب النابض للقارة الأفريقية وللدول المجاورة له. ولا شك في أن استقراره أمنيا وسياسيا سينعكس على استقرار المنطقة بأكملها والدول المجاورة له.

وأخيرا، إن العمل الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرها من المنظمات الرئيسية والجهات الفاعلة الإقليمية سيسهم في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ونجاح العملية الانتخابية القادمة.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها الإعلامية الشاملة وما تبذله من جهود مستمرة كرئيسة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشكر المونسينيور مارسيل أوتيمبي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسيدة سولانج فوراها، المتحدثة باسم حركة المجتمع المدني ”لاشئ بدون النساء“، على ما قدماه من معلومات عن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجري في كانون الأول/ديسمبر.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الممثلة في مجلس الأمن، التي تقوم غينيا الاستوائية حاليا بتنسيق مجموعتها.

نحن نتفق جميعا على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمنعطف حرج. وبينما نعيد التأكيد على سيادة حكومة الجمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤسساتها وقيادتها للعملية الانتخابية ومسؤوليتها النهائية عن إجراء العملية بفعالية، ينبغي لمجلس الأمن أن يتابع عن كثب التطورات في البلد بغية التحضير لإجراء انتخابات ناجحة في كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بالمعالم والنجاحات التي تحققت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الإنجاز السلمي لتسجيل الناخبين وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية وإنشاء محاكم استئناف إضافية على مستوى المقاطعات حيث لم تكن موجودة في السابق.

إن وضع اللمسات النهائية على تسجيل المرشحين لانتخابات الرئيس المقبل هو بالفعل إنجاز تاريخي. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئيس جوزيف كابيلا لإسهامه في نجاح إنجاز تسجيل المرشحين لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوصي بأن تتصدى المؤسسات والسلطات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن، لما بقي من تحديات متعلقة بتدابير بناء الثقة.

ونلاحظ مع القلق العدد الصغير من المرشحات المسجلات (١٢ في المائة فقط)، ونأمل أن ينلن الدعم اللازم في الفترة

التي تسبق الانتخابات لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في النظام السياسي للبلاد.

وكما نعلم جميعا، فإن نجاح الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيتوقف على شمول العملية الانتخابية، وكذلك على التزام جميع الجهات الفاعلة السياسية، ومن المطلوب منها أن ترفض جميع أشكال العنف وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية لمنع تصعيد الحالة. ولذلك نوصي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الجهات الفاعلة بأن تعمل بروح من التعاون والالتزام لمشاهدة اللحظة التاريخية لاختتام أول عملية انتقال سلمي للسلطة السياسية في البلد. ويجب على الجهات الفاعلة الكونغولية أن تضع أهدافا مشتركة ومستحقة تماما ليمكنها المضي بالبلد قدما.

وبهذه الروح، ستظل الأولوية لقدرة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تنفيذ جدولها الزمني للانتخابات بما يضمن أن تكون عملية الانتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة. وهذا عامل بالغ الأهمية وباتٌ فيما يتعلق بضمان تحقيق نتائج إيجابية تؤدي إلى انتقال ديمقراطي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجب ألا يُدخر أي جهد لتنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. وسيتعين اتخاذ تدابير، بما في ذلك من قبل بعثة الأمم المتحدة، ضد جميع المفسدين أو القوى السلبية التي تهدد أعمالها تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتنظيم الانتخابات. وفي الوقت نفسه، فإن العامل الأهم في التحضير للانتخابات هو تنفيذ الاتفاق، وهو السبيل السوي الوحيد للتخفيف من حدة التوترات. ولذلك، نهيب مرة أخرى بالحكومة والجهات صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة الوطنية أن تواصل جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية على أساس دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالتمويل والدعم اللوجستي والتقني للانتخابات، ينبغي تلبية جميع الاحتياجات من خلال مؤسسات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يجب أن يتم في الوقت المناسب تبديد جميع الشكوك حول استخدام آلات التصويت وجميع المسائل ذات الصلة، بما في ذلك عمليات النقل، وتدريب الموظفين، والإمداد بالطاقة.

ونأمل أن يشمل ذلك الاستخدام الحسن التوقيت للدعم اللوجستي الذي تتيحه البعثة، اعتبارا من ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. ونأمل أن تستفيد السلطات الكونغولية من المرافق المناسبة التي يمكن أن تسهم في نجاح تنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية.

ونشدد على أن النجاح في إجراء الانتخابات يجب أن تسبقه البيئة المناسبة، وأنه يلزم اعتماد وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها؛ وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء استمرار التفاوت في تشغيل واستخدام آلات التصويت والقوائم الانتخابية؛ فهذه الفوارق وغيرها يمكن أن تقوض، بل وتلحق ضررا شديدا بمصداقية العملية الانتخابية برمتها، ما لم يتم التصدي لهذه المسائل على نحو ملائم، مع مراعاة الجدية الواجبة خلال فترة ما قبل الانتخابات. إن العواقب قد تكون كارثية في ضوء السيناريوهات المحتملة بعد الانتخابات، ولذلك من الضروري أن تُعتمد تدابير وقائية وجانبية لضمان بناء وتوطيد السلام الدائم في البلد. ومن الضروري بشكل خاص أن تطلق اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة حملات توعية تستهدف جميع أصحاب المصلحة والرأي العام من أجل بناء الثقة فيما يتعلق بهذه الآلات.

إن معالجة مشكلة عدم إحراز تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة، على نحو ما بينته مستجدات تقرير الأمين العام (S/2018/762، المرفق) شرط ضروري لنجاح الانتخابات. وهناك سابقة بالفعل لانخراط اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية

في حوار بناء. وبينما نثني على هذه المبادرات، نود أن نشجع جميع الأطراف على أن تحذو نفس الحذو في التصدي للتحديات في المستقبل.

إن الأنشطة التي سيضطلع بها في الأشهر القادمة ستكون ذات أهمية حاسمة للتحضيرات النهائية لانتخابات عام ٢٠١٨. ومن الضروري أن تتعهد جميع الأحزاب الكونغولية بالالتزامات الضرورية بالحفاظ على الحوار والتوافق الحاليين لتيسير عقد الانتخابات في أجواء سلمية. وفي هذا الصدد، من المهم للمجلس أن يوجه رسالة واضحة وموحدة إلى جميع الأطراف الفاعلة السياسية الكونغولية.

ومن الضروري أيضا أن نشدد على الحاجة إلى تحسين التنسيق فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاي الآخرين على الصعيدين الدولي والإقليمي لكفالة تقديم دعم أكثر اتساقا وفعالية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وزيارة المجلس القادمة إلى البلد، المقررة في تشرين الأول/أكتوبر القادم، هي مبادرة جديرة بالترحيب الشديد. ونثق أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيشارك في تلك الزيارة.

لن يتسنى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إن لم ندرس الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، مثل المسألة الشائكة المتمثلة في تمويل جماعات مسلحة مختلفة نشطة في البلد، تسببت في أن يعيش هذا البلد العظيم الجميل والغني هذه الأوضاع بالغة الصعوبة. لا بد من استخدام موارد البلد من أجل تنمية إمكاناته الهائلة ولفائدة شعبه.

وفيما يتعلق بمرض إيبولا، فقد شعرنا، قبل حوالي ستة أسابيع بالارتياح لسماع أن آخر تفشي للمرض بات قيد السطرة. لكن أعلن للتو عن ظهور جديد، ولذلك فإننا نعرب عن القلق ونتمنى أن تتم السيطرة عليه بسرعة وفعالية وألا يكون لهذه الحالة تأثير على الأعمال التحضيرية للانتخابات أو على الانتخابات ذاتها.

الرئيسة (تكملت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية. أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، زروقي، وإلى المونسنيور أوتيمبي والسيدة فوراها على إحاطاتهم المفيدة حقا. أعتقد أن المجلس بأسره استفاد من الاستماع إليهم. كما أشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطيةعلى كل ما تقوم به من عمل لإحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أردت فحسب أن أعرب عن شكري على كل ذلك في هذا الوقت حاسم الأهمية. من المهم أن يتلقى مجلس الأمن معلومات من الجهات الفاعلة الرئيسية. ولذلك، فإننا شأن الآخرين، نشعر بخيبة الأمل أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتمكن من المشاركة في هذه الإحاطة.

نحن نتشاطر إلى حد كبير القلق بشأن مشاركة المرأة، التي أشار إليها تحديدا ممثلا بوليفيا وغينيا الاستوائية بصورة واضحة بعد إحاطة السيدة فوراها.

لقد لاحظنا استمرار إحراز تقدم في الجدول الزمني الانتخابي، واستكمال عملية تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية وتأكيد أن الرئيس كابيلا كابانغي لن يرشح نفسه لفترة ولاية ثالثة. وكما قال آخرون، فهذه خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام، وستساعد في كفالة أن تسفر انتخابات موثوقة وشاملة للجميع في كانون الأول/ديسمبر عن أول نقل سلمي وديمقراطي للسلطة على الإطلاق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا إنجاز هائل، لكنه لا يزال معرضا للخطر. أشارت السيفرة هيلي بقوة إلى أن أربعة أشهر لا تزال تفصلنا عن الانتخابات وأن أمامنا شوطا طويلا نقطعه. يتعلق الأمر بما هو أكثر من مجرد

الجدول الزمني، إنه يتعلق بتهيئة الظروف المفضية إلى انتخابات حرة ونزيهة.

وننضم إلى الآخرين في دعوة الحكومة إلى تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذا كاملا، ويشمل ذلك تدابير بناء الثقة وإظهار مصداقيتها وقدرتها. ونتطلع أيضا إلى انخراط المعارضة على نحو بناء.

ويجب أن تكون العملية الانتخابية شفافة واستباقية في معالجة شواغل المجتمع المدني الكونغولي. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، ندعو اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى توضيح البروتوكولات الانتخابية بما يسمح بمراقبتها بصورة فعالة، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالسجل الانتخابي وآلات التصويت. وقد بيّن الكثير من الممثلين تلك الصعوبات تماما اليوم، ونحن نؤيد شواغلهم تلك.

ثانيا، نلاحظ أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد رفضت المساعدة اللوجستية من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم الانتخابات. وبالتالي، نحث اللجنة على توضيح خطتها اللوجستية أو قبول المساعدة من البعثة على وجه السرعة.

ثالثا، يُعدُّ شمول الجميع عنصرا حيويا لتوفر الثقة في الانتخابات. ونلاحظ مع الشعور بالقلق، انعدام ثقة العديد من أحزاب المعارضة في العملية الانتخابية عقب إصدار القائمة المؤقتة للمرشحين للانتخابات الرئاسية. ويجب أن تكون الانتخابات شاملة للجميع حقا، فضلا عن ضرورة مشاركة الشعب الكونغولي بأسره فيها.

ومن الواضح أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه الكثير من التحديات ذات الأثر المدمر على السكان. وأشار عدد من المتكلمين اليوم إلى انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وإلى عدم اليقين السياسي وعدم الاستقرار والعوامل الأخرى المؤدية إلى العنف، مع المخاوف من أن تسهم أزمة فيروس إيبولا الحالية في تفاقمها. ونتشاطر من جانبنا هذه الشواغل ونأمل في إمكانية معالجتها. وأدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لاتفاق رأس السنة الميلادية. ولن يؤدي التأخير في إجراء الانتخابات وتقويض الثقة العامة فيها إلا المزيد من العنف. ولن يكون لذلك أثر سلبي على جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل يهدد بزعزعة استقرار المنطقة على نطاق أوسع أيضا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): إذ توشك رئاستكم لمجلس الأمن على الانتهاء، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها الاجتماعات خلال الشهر، وأن أشكركم على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه الجلسة اليوم، التي تتناول تطور العملية الانتخابية في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكر وفد بلدي إلى أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام والدعم المستمرين دائما للحالة في بلدي.

وبعد متابعتي لمختلف بيانات المتكلمين الذين سبقوني، يبدو من المهم بالنسبة لي، وبالنيابة عن حكومة بلدي، أن نعرب عن فهمنا للحالة التي هي موضوع مناقشتنا. وأود قبل أن أواصل تعليقاتي، أن أعتذر عن غياب رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لعدم تمكنه من الحضور هنا اليوم بسبب ازدحام جدوله الزمني.

ونعود إلى موضوع اليوم بالقول أن العملية الانتخابية قد قطعت شوطا كافيا على النحو المُبلغ عنه في الشهر الماضي أمام المجلس (انظر S/PV.8318). واليوم، انتهى الموعد النهائي

لتقديم الترشيحات. وينبغي الإشارة في ذلك الصدد إلى أن اللجنة الانتخابية قد تلقت ١٩ ٤٣٧ طلبا لانتخابات المقاطعات و ١٥ ٢٢٢ طلبا للانتخابات التشريعية و ٢٥ طلبا للانتخابات الرئاسية.

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية خاصة، وعلى النحو الذي تابعه الحاضرون هنا، فقد وفى فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس الجمهورية، بوعده وامتثل بذلك لإعلان عزمه على احترام دستور البلد قبل بدء العملية الانتخابية بفترة كافية، والتزم بذلك في جميع مراحل العملية.

وعقب تقديم مختلف طلبات الترشيح، شرعت اللجنة الانتخابية في النظر فيها وفقا للقانون، ثم أعلنت عدم قبول ملفات المرشحين الذين لا يستوفون شروط الأهلية المنصوص عليها في القانون. وإذ أتحدث عن الحالة الوحيدة المتمثلة في الانتخابات الرئاسية هنا، فقد رُفضت ٦ طلبات فقط من أصل ٢٥ طلبا مسجلا لدى اللجنة الانتخابية. وكما يرى أعضاء المجلس، فقد مضت العملية شوطا بعيدا وهي على وشك الوصول إلى نهايتها.

وبالرغم من الجهود الهائلة والقيّمة التي بذلتها الحكومة واللجنة الانتخابية للحصول على النتائج التي تحققت إلى اليوم، لا يزال هناك بعض المتشككين الذين يطرحون الأسئلة، ومن بينها خمسة أسئلة تبدو ذات أهمية خاصة بالنسبة لي وتستحق التوضيح من جانبنا. تتعلق تلك الأسئلة بالآلات التصويت، ووجود ٦ ملايين ناخب محتملين لم تؤخذ بصمات أصابعهم. وهناك أيضا الأسئلة عن تمويل الانتخابات والخدمات اللوجستية والتخفيف من توتر المناخ السياسي.

وفيما يتعلق بآلات التصويت، فإن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على علم بالمخاوف التي أثارها البعض، وهي المخاوف التي عبر عنها الكونغوليون أنفسهم. وبهدف تعزيز الثقة وتبديد أي شكوك، نظمت اللجنة الانتخابية حملة للتوعية والاتصال بشأن استخدام هذه الآلات لعدة شهور. ولا تزال تلك الحملة التي بدأت بمشاركة الأحزاب السياسية المعارضة والأغلبية، فضلا عن المجتمع المدني، مستمرة إلى اليوم في المناطق النائية بين سكان المناطق الريفية. وكما أوضحنا بالفعل للمجلس في ٢٤ تموز/يوليه (انظر S/PV.8183)، فإن تلك الآلات لن تصوت بدلا من الناخبين وإن أطلق عليها خطأ اسم ”آلات التصويت“. فدورها لا يتجاوز حدود طباعة بطاقات الاقتراع التي سيضعها الناخبون في صناديق الاقتراع. وعلى أي حال، فإن وفد بلدي يطمئن المجلس على أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على استعداد لتوفير جميع المعلومات التي يرغب فيها المجلس بشأن الجوانب التقنية المتصلة باستخدام الآلات.

وفيما يتعلق بال ٦ مليون ناخب الذين لم تؤخذ بصمات أصابعهم، فقد أوصت المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي أجرت مراجعة للسجل الانتخابي وأحاطت علما بالموقف، بتحسين عملية التسجيل. وهو ما تواصل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة العمل عليه تحقيقا لتلك الغاية. ومن المهم أيضا أن نشير إلى أن المنظمة الدولية للفرنكوفونية قد شددت في استنتاجاتها على أن هذه الحالة لا تدعو إلى التشكيك في وضع الأشخاص المعنيين بصفتهم ناخبين. وفي ذلك الصدد، ذكرت المنظمة الدولية للفرنكوفونية في استنتاجاتها أنّ

”وجود ١٦,٦ في المائة من الناخبين في جميع أنحاء البلد دون أخذ بصمات أصابعهم لا يشكك بالضرورة في وضعهم بصفتهم ناخبين وفقا للقانون.“

ومن المهم أن نؤكد هنا أن المراجعة التي أجرتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية تدل على عزم الحكومة واللجنة الانتخابية معا على ضمان شفافية العملية حتى تكون الانتخابات ذات مصداقية.

وفيما يتعلق بتمويل الانتخابات واحتياجاتها اللوجستية فإن الحكومة مصممة على مواصلة جهودها الرامية إلى التأكد

من إجراء العملية في موعدها المحدد وأن تعوّل على تمويلها من موارد البلد وحده. وكما أكدنا دائما، فلا يزال بلدنا مستعدا لقبول مساهمات الشركاء الآخرين، شريطة أن تكون دون شروط وفي احترام لسيادتنا الوطنية.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتخفيف من توتر المناخ السياسي، ودون تكرار التوضيحات التي قُدّمت بالفعل في بيانات سابقة، فإن من الضروري تلخيصها بالقول أن الحكومة قد اتخذت سلفا مجموعة من التدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات الواردة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء السياسيين. وقد أُفرِج بالفعل عن أولئك الذين شملتهم تلك الفئة من السجناء. أما الحالات الأخرى التي كثيرا ما تسمى رمزية، والتي ما برحنا نذكرها أمام أعضاء المجلس، فتتعلق بالأشخاص الذين ارتكبوا جرائم يعاقب عليها بموجب القانون العام.

ولعل الأعضاء يتفقون معنا على أنه لا يمكن للسلطات العامة، التي يفترض أن تعمل على حماية أضعف الفئات وتعزيز سيادة القانون وكفالة المساواة بين المواطنين أمام المحاكم، أن تتدخل في مثل هذه القضايا بواسطة الكيل بمكيالين في نظام العدالة الوطنية دون أن تنتهك بذلك الدستور.

سأكون مقصرا إن اختتمت هذه النقطة دون أن أعود إلى التحديات المتعلقة بالمرشحين الذين صدر قرار بعدم أهليتهم للترشح. يود وفد بلدي أن يبلغ المجلس بأن الانتخابات في كل بلد من بلدان العالم تجرى على أساس القانون الانتخابي الذي يحدد المعايير التي يجب أن يفي بها المرشحون. وينطبق الأمر نفسه على جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فمن الطبيعي أن المرشحين الذين لم يستوفوا الشروط القانونية لا يجوز لهم خوض الانتخابات. وكما أقر بعض أعضاء المجلس، يمكن لهؤلاء المرشحين تقديم الطعون بدءا من الآن وحتى ١٩ أيلول/سبتمبر أمام المحكمة المختصة لاستعادة حقوقهم. لكن إن رفضت طعونهم، ستكون حكومة بلدي ممتنة لو طلب المجلس والمجتمع الدولي من المرشحين الذين لم يصادفهم الحظ قبول القانون قبولا كاملا وقوانين البلد ودستوره كما فعل الرئيس كابيلا.

يتطلع الشعب الكونغولي إلى إجراء الانتخابات، التي، كما يعلم الأعضاء، ستعقد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. تعمل الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على كفالة إجراؤها بسلاسة وشفافية وسلمية. لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا بالتزام جميع الجهات الفاعلة السياسية – من كل الأطياف – التي يجب أن تمتنع عن أي نوع من الخطاب أو السلوك الذي يمكن أن يؤدي إلى التوترات أو الإخلال بالنظام العام. ولذلك تتوقع الحكومة من جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد دعم هذه العملية بصورة بناءة من خلال العمل الإيجابي. وتتوقع الحكومة نفس السلوك من الشركاء الدوليين. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى النقاط التالية.

لقد تأثرت العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سلبيا إلى حد كبير بالعديد من حالات التدخل الخارجي – وهي حالة تستمر حتى يومنا هذا. تلك الحالة لم تدفع العملية إلى الأمام وأدت، من بين جملة أمور، إلى تأجيل الانتخابات، وهو ما تم إلقاء اللوم بشأنه على شخص واحد للأسف – الرئيس كابيلا. كما عانت العملية من أزمة انعدام الثقة بسبب غرس الشكوك في نفوس الشعب الكونغولي، حيث شك في قدراته وأصبح يتشكك في الوعد الرسمي الذي قطعه رئيس الدولة باحترام الدستور. ويعتقد وفد بلدي أن المجتمع الدولي، الذي يتحمل نصيبه من المسؤولية عن هذه الحالة، يجب أن يعتمد عبارات محسوبة ومتأنية للمساعدة على تبديد الأزمة في المرحلة الراهنة من العملية. والنتائج التي حققتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حتى الآن يجب أن تحفزنا على الثقة في تلك المؤسسة وأن نمكنها من إنجاز مهمتها، مع تجنب التدخل في عملها لأسباب تتعلق بالتكهنات أكثر منه بالواقع.

الإسهامات البناءة الرامية إلى تحسين العملية هي موضع ترحيب. ويجب القيام بها في إطار الاحترام المتبادل فيما بين الشركاء.

أخيرا، ومنذ الوفاء بالوعد الذي قطعه رئيس الدولة باحترام الدستور، فإن الحالة السياسية في البلد، وكذلك على الصعيد الدولي، تنعم بفترة هدوء. ونتمنى أن نرى استمرارا للحالة وذلك لإتاحة المجال، للمرة الأولى في تاريخ بلدنا، للانتقال السلمي للسلطة على أعلى مستويات الدولة الكونغولية. وفي ذلك الصدد، تعول الحكومة والشعب الكونغولي أيضا على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي تتمثل مهمته في كفالة السلام والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.